قـــرار
الهيئة الوطنية للانتخابات
رقـــم (١٠) لسنة ٢٠٢٣ م
بشأن مبلغ التأمين المحصل من كل طالب ترشح
بالانتخابات الرئاسية ٢٠٢٤

رئيس الهيئة

- بعد الاطلاع على الدستور؛
- وعلى القانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٤ بتنظيم الانتخابات الرئاسية وتعديلاته؛
- وعلى قانون القانون رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٤ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية وتعديلاته؛
- وعلى القانون رقم ١٩٨ لسنة ٢٠١٧ في شأن الهيئة الوطنية للانتخابات وتعديلاته؛
- وعلى قرار الهيئة الوطنية للانتخابات رقم ٣ لسنة ٢٠٢٣ بدعوة الناخبين لانتخاب رئيس الجمهورية؛
- وعلى قرار الهيئة الوطنية للانتخابات رقم ٤ لسنة ٢٠٢٣ بشأن الجدول الزمني للانتخابات الرئاسية ٢٠٢٤؛
- وبعد موافقة مجلس إدارة الهيئة الوطنية للانتخابات بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٣/٩/٢٥ م.

قـــرر

((المادة الأولى))

على كل طالب ترشح سداد مبلغ عشرين ألف جنيه بخزينة الهيئة الوطنية للانتخابات بصفة تأمين، ويمنح إيصالا بسداد هذا المبلغ، يرفق بطلب الترشح المقدم للهيئة.

((المادة الثانية))

يرد مبلغ التأمين المشار إليه بالمادة السابقة عقب إعلان النتيجة النهائية للانتخابات مخصوما منه مصاريف النشر، و إزالة الملصقات الانتخابية ، وفق الضوابط الآتية :

١ - تتولى الهيئة تحديد مصروفات نشر كل من القائمتين المبدئية و النهائية لأسماء المرشحين بصحيفتي الأخبار والجمهورية.

ويقسم مبلغ تكلفة النشر بالتساوي على المرشحين، و يخصم من مبلغ التأمين المسدد من كل منهم.

٢ - فى حالة تنازل أحد المرشحين عقب إعلان القائمة النهائية تخصم مصاريف النشر- بصحيفتي الأخبار والجمهورية- الخاصة بتنازله من مبلغ التأمين الخاص به.

((المادة الثالثة))

يتولى كل محافظ في نطاق محافظته موافاة الهيئة بتقرير تفصيلي، يتضمن تكاليف إزالة الملصقات الخاصة بكل مرشح، عقب انتهاء الفترة المحددة قانوناً للدعاية الانتخابية .

((المادة الرابعة))

يتولى الجهاز التنفيذى للهيئة دراسة ما يرد من تقارير المحافظين و تقييمها، في ضوء تقارير اللجان المشكلة من قبل الهيئة لمتابعة و رصد مخالفات الدعاية الانتخابية،و تقدير المبلغ المستحق من عدمه لكل محافظة ، و العرض على مجلس إدارة الهيئة لاتخاذ ما يراه.

((المادة الخامسة))

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، وعلى المدير التنفيذي للهيئة الوطنية للانتخابات والجهات المعنية تنفيذه.

صدر بالقاهرة يوم ١٠ من ربيع أول سنة ١٤٤٥ هـ
الموافق ٢٥ من سبتمبر سنة ٢٠٢٣ م

رئيس
الهيئة الوطنية للانتخابات
القاضي/ وليد
((وليد حمزة))
نائب رئيس محكمة النقض